الفصل السابع

أخلاق الفكر

«كثيرون يتمنون أن يموتوا قبل أن يفكروا؛ ذلك هو ما يفعلونه، في الحقيقة».

بيرتراند راسل

بعض ما نفعله يقع في دائرة ما نحن مسؤولون عنه؛ نمدح الناس على آيات سخائهم المتفاني القائم على نكران الذات، ونلومهم على آيات بلادتهم وعدم حساسيتهم إزاء حاجات الآخرين. الأنشطة الأخرى المعطوفة على الأشخاص تقع خارج نطاق ما هو معقول لأن يحاسبوا عليه؛ فنحن لا نُطري أولئك الذين لديهم قابلية النوم الجيد، ولا ننتقد أولئك الذين يعانون ضعف الهضم. أين هو موقع الفكر في هذه اللوحة؟ هل يُعقل أن يُعَدَّ الفرد مسؤولًا عن أفكاره، أم إن التفكير أشبه بالنوم والهضم ـ نشاط لا نتحمل أي مسؤولية عنه؟

من الواضح أنّ أحداث الفكر ليست جميعها واقعة في إطار دائرة المسؤولية الأخلاقية؛ فمن يعاني خللًا نفسيًا، ويرى الأطباءَ جنودًا أعداءَ

متنكرين ليس مسؤولًا عن أفكاره، ليست المسألة ما إذا كنا مسؤولين دائمًا عن أفكارنا، بل ما إذا كنا مسؤولين بالمطلق عن أفكارنا، وإذا كنا متحلِّين بقدر ما من المسؤولية عن أفكارنا، فيوجد إذن مزيد من الأسئلة الإضافية حول الشروط التي نتحلى في ظلها بمثل هذه المسؤولية، وعن الطرق التي يتعين علينا اعتمادها في ممارسة تلك المسؤولية، وكما سنرى فإن هذه الأسئلة ستقحمنا في متاهة حشد من القضايا الغامضة والصعبة الواقعة في صلب طبيعة الفكر.

التحكم في الفكر

تعالوا ننطلق من كلام بيرتراند راسل (Bertrand Russell) الذي يؤدي وظيفة التمهيد لهذا الفصل: «كثيرون يتمنون أن يموتوا قبل أن يفكروا؛ ذلك هو ما يفعلونه، في الحقيقة». تقوم أهمية كلام راسل على نوع من التمييز بين نوعين من التفكير؛ يكون الفكر أحيانًا ـ كما رأينا في الفصل الأول ـ سلبيًّا، تمامًا كما يمكن للمرء أن يجد نفسه في حالة حمى، قد يجد نفسه أيضًا ـ ببساطة ـ مخترَقًا بفكرة أن الحياة سريعة التلاشي أو أن مفاتيحه ضاعت. اهتمام راسل ليس منصبًا على الفكر بهذا المعنى، بل بالفكر مفهومًا بوصفه نشاطًا خاضعًا لقدر من تحكُّم صاحبه؛ وبكلمات أخرى فإن اهتمام راسل متركز على التفكير، إلا أن السؤال هو: ما مدى قدرتنا على التحكم في التفكير؟ لا أكثر ولا أقل.

يمكن التحكم في التفكير بطرق مختلفة؛ في بعض السياقات يُتَحَكَّم في تطور فكر المرء عن طريق تطبيق قاعدة أو وَصْفة؛ عاينوا ـ مثلًا ـ ما

ينطوي عليه العد التنازلي من مئة بأضعاف الرقم (3)، بحوزتنا صيغة أو وصفة للعد التنازلي من (100)، وتنفيذ هذه المهمة تشترط المثابرة، وتجنُّبَ الإلهاء، وتطبيق الوصفة المعنية، غير أن العد التنازلي من الرقم (100) نوع من النشاط غير العادي من نواحٍ كثيرة، وأكثر أحداث التفكير الخاضع للتحكم لا تنطوي على مثل هذه الوصفة؛ افترضوا أنني أسألكم عن السبب الكامن وراء عزوف الأنظمة الديمقراطية عن شن الحرب على أنظمة ديمقراطية أخرى، فإذا لم تُعاينوا هذه المسألة بعد، فقد تكونوا بحاجة إلى التفكير بها، ما الذي ينطوي عليه ذلك بالضبط؟ حسنًا، إذا كانت تجاربكم شبيهة بتجربتي، فبادروا إلى طرح السؤال على أنفسكم وانتظروا مجيء شيء إلى العقل. أحيانًا لا تخطر بالبال أشياء كثيرة، فيبقى السؤال قابعًا حيث هو بلا جواب؛ في مناسبات أخرى يأتي اللاشعور بشيء مفهوم وواضح. في الحالتين كلتيهما لا توجد أي معادلة أو وصفة يستطيع المرء أن يعتمدها ويتبعها بوعي وصولًا إلى تنفيذ الأفكار المطلوبة.

إجمالًا، لا يبدو التفكير متطاولًا كثيرًا إلى ما بعد طرح الأسئلة وانتظار مبادرة اللاشعور إلى الإجابة عنها، أما دور الوعي في مثل هذه الحالات، فيبدو محصورًا بدور منبه، ومكلفًا بمهمة ضمان عدم شرود العقل عن الموضوع، غير أن ضعفنا مدهش في منع نزوع عقولنا إلى الشرود، كما وثّق عالم النفس جوناثان سكولر (Jonathan Schooler)؛ ففي إحدى الدراسات طلب سكولر إلى بعضهم قراءة مقطع وحدهم، ومراقبة أنفسهم لرصد أوقات شرودهم، ثم فُحص المشاركون في مواعيد عشوائية؛ للوقوف على ما إذا كانت عقولهم شاردة أم بقيت مثابرة على قراءة الفقرة كما طُلب

إليهم، اكتشف سكولر أن المشاركين كثيرًا ما شردوا حين كان المطلوب إليهم متابعة القراءة، وأنهم غالبًا ما كانوا ـ وهذا أكثر إثارة للدهشة ـ غافلين عن حقيقة أنهم شاردون!

لسنا قليلي الحيلة في إلـزام أنفسنا بالبقاء متركزين على مهمة واحدة وحسب، بل يوجد ما يشير إلى أن مجرد محاولة التحكم في اتجاه تيار الفكر من شأنها أن تتمخض عن نتيجة عكسية؛ ففي دراسة ذائعة الصيت طلب أستاذ علم النفس دانييل فغنر (Daniel Wegner) وزملاؤه إلى المشاركين ألاّ يفكروا بالدببة البيضاء مدة خمس دقائق، فاكتشفوا أن المشاركين الذين تلقوا هذا التوجيه أوردوا أفكارًا على دببة بيضاء أكثر من أولئك الذين وُجهوا تحديدًا إلى التفكير بالدببة البيضاء؛ بكلمات أخرى، من شأن كبت التفكير بالذات أن يكون ذا نتائج معكوسة، وقد عنون فغنر هذه الظاهرة بعبارة «التحكم الهزلي في الفكر». وللغوص في عمق التحكم الهزلي في الفكر علاقة واضحة بجملة متنوعة من الأمراض الفكرية، مثل الاختلال الكابوسي-الإلزامي. وهكذا فإن ما نمتلكه من تحكم في اتجاه أفكار معينة بعيد جدًّا عن أن يكون بلا حدود، على الرغم من امتلاكنا قدرًا من التحكم في هذا الاتجاه، وبمقدار ما يكون تحكمنا في اتجاه أفكارنا ضئيلًا نسبيًّا، ربما تكون مسؤوليتنا عما نفكر به ضئيلة نسبيًّا أيضًا.

نزعة الطوعية (العقيدية)

لنتحول الآن عن مسألة نوع التحكم الذي نمتلكه في أفكارنا عمومًا إلى المسألة الأكثر تحديدًا لنوع التحكم الذي نمتلكه في قناعاتنا أو عقائدنا؛ إذ

يزعم أنصار نزعة تعرف باسم (الطوعية العقدية) أننا نمتلك درجة معينة من التحكم المباشر في تشكيل قناعاتنا. (وكلمة دوكساستيك: doxastic مشتقة من كلمة دوكسا: doxa الإغريقية التي تعني عقيدة). عدد قليل من الطوعيين العقديين يزعمون أن تحكم المرء في قناعاته غير محدود، ومن شأن ذلك أن يكون وجهة نظر غير مقنعة إلى حد ما؛ لأن من الواضح أن المرء لا يستطيع أن يؤمن بأي شيء على الإطلاق. (ربما كانت القُدرة في رواية لويس كارول عن طريق المرآة قادرة على الإيمان بستة أشياء مستحيلة قبل الفطور، إلا أن ذلك إنجاز بطولي لا يرقى إلى مستواه سوى القليلين منا). بدلًا من ذلك، يكتفي الطوعيون العقديون بالكلام عن امتلاكنا لقدر من التحكم في ما إذا كنا سنقبل أو لا نقبل تلك المقترحات التي هي مسائل معلقة بالنسبة إلينا؛ مقترحات لم يُحسم صوابها من خطئها بأدلتنا.

يتعلق أحد أسباب أخذ مذهب الطوعية العقدية مأخذ الجد بنوع من التباين الواضح بين التصور والاعتقاد، فعلى الرغم من أن المرء قادر على درجة ما من التحكم في الشيء الذي ينظر إليه، فإنه شبه عاجز عن التحكم في حقيقة ذلك الشيء المنظور وإن كان يشاهده، وبهذا المعنى يبقى التصور سلبيًّا ــ أمر يحدث للمرء. أما الفكر بالمقابل، فلا يبدو سلبيًّا على النحو ذاته تمامًا؛ إذ يبدوعفويًّا إذا استخدمنا تعبيرًا كنتيًّا (نسبة إلى إيمانويل كنت). انظروا إلى وضع يكون فيه صديق حميم اتُّهم فيه بجريمة، فالدلائل المُدينة للصديق ليست كبيرة، غير أنها لها وزنها وذات شأن، وفي الوقت نفسه يدعي الصديق أنه بريء، أضف إلى ذلك أن معرفة المرء بشخصيته ترجِّح الظن بأنه صادق في ما يدّعيه، ألسنا واقعين في مثل هذه

الحالات تحت إغراء وصف أنفسنا بأننا عاكفون على اتخاذ قرار حول ما نعتقده؟

لعل هذا صحيح، إلا أن هذه الأمور ملتبسة؛ فقد نقع في شرك إغراء توظيف لغة اتخاذ القرار في هذه السياقات، إلا أن تشكيل القناعة نادرًا ما يكون (إذا كان بالمطلق) مصحوبًا بتجربة الاختيار. هل يبدو الأمر كما لو أن المرء يقرر ما إذا كان مؤمنًا ببراءة صديقه أم لا؟ لا، بالنسبة إليّ على أي حال. بدلًا من ذلك، يبدو لي أن المرء يجد نفسه ببساطة صاحب رأي في القضية؛ قد يجد نفسه مقتنعًا بالأدلة المُدينة، أو ربما يكتشف أنه مؤمن بأنه صادق في ما يدَّعيه صديقه وجوبًا، أو ربما لم يكن المرء واثقًا مما يتعين عليه رؤيته، غير أن تشكيل القناعة لا يبدو- مهما كان الحاصل من بين هذه الاحتمالات- منطويًّا على أي فعل إرادة على النحو الذي يكون حين يبادر المرء إلى رفع يده أو إلى فتح عينيه.

نقطة أخرى ضد الطوعية العقدية تتمثل بكون أنواع الحوافز النافذة عادة في اتخاذ القرارات لا تبدو ذات أي قدر من السيطرة على عملية تشكيل القناعات؛ أستطيع تحريضكم على حضور عرض المسرحية التي ألفتُها بتزويدكم ببطاقات مجانية، غير أنني لا أستطيع على النحو نفسه، أن أدفعكم إلى الإيمان بأن المسرحية جيدة، وهذا لا يعني إنكار أن من شأن عوامل التحريض أن تؤثر في تشكيل القناعات، إلا أن مثل هذه العوامل لا تكون فاعلة إلا حين تكون مخفية عن تحديق الوعي؛ إنها لا تؤدي وظيفتها على النحو المباشر الذي تفعله الحوافز المالية؛ فنوعية الأسباب التي تدير مفتاح الإيمان ليست أسبابًا رصينة، تخص ما قد يكسبه المرء من تشكيل

القناعة المعنية، بل أسباب إثباتية أو برهانية متعلقة بما إذا كان الأمر صحيحًا أم لا.

ومع أن تشكيل القناعات قد لا يكون تحت سيطرتنا المباشرة، فإننا نمتلك صورًا مختلفة من أسباب التحكم غير المباشر في ما نؤمن به؛ قادرون نحن- مثلًا- على المبادرة إلى التقويم الانتقادي لتلك الآراء المعروضة علينا بوصفها مرشحة محتملة للتبني أو الإيمان، نستطيع أن نبتعد خطوة إلى الخلف عن المزاعم التي تبدو معقولة، ونسأل: هل الدلائل المؤيِّدة أو المرجِّحة قوية كما تبدو؟ يمكننا أن نفحص جوانب جديدة من محيطنا، وصولًا إلى امتلاك قناعات حول موضوعات كنا نجهلها من قبل، وليس الإدراك إلا مثالًا بسيطًا على هذه القُدرة، حيث تسهم المعاينة الإدراكية لأي شيء - النظر إليه أو شمه مثلًا - في إخضاع آليات تشكيل القناعات للتحكم الفاعل، وجزء كبير من الأمر نفسه يحصل حين يقرأ المرء إحدى الصحف، مع أن القناعات المعنية في هذه الحالة ليست في المقام الأول، حول ما يراه المرء، بل تتعلق بموضوع التقرير الصحفي، وباختياره الاطلاع على أنواع معينة من المعلومات بدلًا من أخرى، يمارس المرء نوعًا من التحكم غير المباشر في الخطوط العريضة لتصوره للعالم.

الحقيقة أم العواقب؟

صحيح أن صواب مثل هذا النوع من التحكم العقدي الذي عاينّاه للتو بريء من اللبس، غير أنه توجد صيغ تحكم عقدي تكون أكثر إثارة للجدل، وأكثر إشكالية؛ انظروا إلى حجة بليز باسكال (Blaise Pascal) الشرطية

الشهيرة المرجِّحة للإيمان بوجود الرب، رأى باسكال أن على المرء أن يؤمن بأن الرب موجود بصرف النظر عن امتلاكه للدليل، أو عدم امتلاكه لمثل هذا الدليل على وجود الرب؛ لأن تحليل الأرباح والخسائر المترتبة على عواقب الإيمان، تكشف عن أن المرء يكون أفضل في حالة إيمانه بوجود الرب أكثر من حالة عدم إيمانه بوجوده. لسنا معنيين هنا بتفاصيل رأي باسكال، أو بسيرة كيفية الغرس الذاتي للإيمان في غياب الأدلة؛ لكننا معنيون بمسألة ما إذا كان هناك شيء ملتبس وإشكالي حول مسار الفعل الذي يوصي باسكال به، هل يوجد شيء ما خطأ ـ أو غير دقيق أقله ـ في محاولة الإيمان بصواب اقتراح يراه المرء مفتقرًا إلى الدعم الإثباتي أو البرهاني؟ [1]

من المؤكد أن هذا هو ما رآه فيلسوف العصر الفكتوري وليم كليفورد (William Clifford)؛ ففي مقالة له بعنوان أخلاق الإيمان قال كليفورد: «إن تشكيل القناعات الشرعي أو المشروع محكوم بشرط الأدلة الكافية».

استهل كليفورد مقاله بحكاية صاحب سفينة كان على قناعة صادقة ومريحة بأن سفينته كانت آمنة على الرغم من وجود أدلة قوية على العكس، غرقت السفينة وقضى جميع من كانوا على متنها نحبهم، كان صاحب السفينة مذنبًا ومسؤولًا عن موتهم بزعم كليفورد؛ لأنه لم يكن صاحب حق في الاعتقاد بأن السفينة آمنة. استخلص كليفورد قاعدة أخلاقية عامة من

(1) للأمانة العلمية فقد ترجمت هذه الفكرة وغيرها من أفكار الكتاب كما هي من غير تصرف، ومن ثم فإنها لا تعبر عن رأي العبيكان ولا تتبناها.

هذه الحكاية، وقال: «من الخطأ الإيمان بأي شيء في غياب ما يكفي من الأدلة دائمًا، في الأمكنة كلِّها، وبالنسبة إلى أي كان».

يوجد شيء ذو جاذبية بديهية في شعار كليفورد كما بات يعرف؛ فكما يتبين من قصة صاحب السفينة المهمل، توجد عواقب للاعتقادات، ومن شأن الاعتقادات الزائفة أن تتمخض عن عواقب كارثية، ولو كتب كليفورد بعد قرن من الزمن لربما روى حكاية عن العواقب المترتبة على إيمان المرء بتفوق جماعته الإثنية، أو أسرته الدينية، أو حزبه السياسي، غير أن في هذا الشعار الكليفوردي جوانب كثيرة محيِّرة على الرغم من معقوليته البادية من النظرة الأولى؛ ما معنى أدلة كافية؟ ما نوع مسؤولياتنا عن جمع أدلة كافية؟ ولماذا من شأن الإيمان بشيء ما استنادًا إلى أدلة غير كافية أن يكون- تحديدًا- من الأخطاء؟

لم يبادر كليفورد قط إلى تقديم أي تحليل لمقولة الأدلة الكافية، وربما يوجد سبب وجيه لذلك، وهو أنه أمر بالغ الصعوبة. وفي غياب تحليل معتمد للفكرة، تعالوا نضع إشارة المساواة بين أدلة كافية من جهة، وذلك النوع من الأدلة المؤهلة لإقناع هيئة محلفين مؤلفة من أشخاص معقولين ومحايدين من الجهة المقابلة، كيف يمكن فهم شعار كليفورد إذا ما فُهمت الأدلة المعقولة على هذا النحو؟ يبدو غير مقنع بعض الشيء!

من شأن اعتماد طَبْعة شعار كليفورد هذه أن يدعو- كما أشار الفيلسوف الأمريكي بيتر فان إينفاغن (Peter van Inwagen)- إلى مساءلة عدد كبير من اعتقاداتنا والتشكيك بها؛ فقليلة هي العقائد الدينية المدعومة بذلك النوع من الأدلة المؤهلة لإقناع هيئة محلفين مؤلفة من

مراقبين عقلاء ومحايدين مثلًا. قد يرى نصير شعار كليفورد- بالتأكيد- أن العقائد الدينية تحديدًا هي أنواع العقائد التي لا ينبغي لنا اعتناقها- وبالفعل فإن العقائد الدينية كانت هي الهدف المركزي لمقال كليفورد الخاص - إلا أن العواقب الإشكالية لشعار كليفورد تتجاوز مجال الدين وملكوته كثيرًا؛ فاعتماد شعار كليفورد يهدد بتقويض حقنا في اعتناق العديد من القناعات العزيزة جدًّا على قلوبنا حول الأخلاق، والسياسة، والدين؛ لأن تأمين التوافق في هذه الميادين حتى بين أشخاص عقلاء ومحايدين أمر استثنائي الصعوبة، حقًّا يوجد حشد هائل من القضايا العلمية غير المتمتعة بمثل هذا التوافق.

لعل أحد الأسباب المتكررة لصعوبة تأمين التوافق حتى بين أشخاص عقلاء ومحايدين، هو أن المستوى الذي يجده أي شخص في اقتراح بعينه يعتمد على القناعات السائدة في محيطه؛ فمن شأن زعم معقول جدًّا من منطلق حزمة من القناعات الخلفية أن يكون جلي البُعد عن الإقناع لدى تقويمه في ضوء حزمة مغايرة من القناعات الخلفية، ومن الممكن- بالتأكيد- أن يكون حتى المحلَّفون العقلاء والمحايدون مختلفين في قناعاتهم الخلفية، هل تستدعي شروط العقلانية أن يمتلك المرء أدلة كافية فقط على الزعم المحدد المطروح للمعاينة وحسب، أم على سائر قناعات المرء الخلفية أيضًا؟ من شأن ذلك المطلب أن يكون- دون أدنى شك- بالغ القسوة والتطلب؛ لأن قدرتنا على تلبيته غير مضمونة. ليس واضحًا بالفعل حتى ما ينطوي عليه إخضاع قناعات المرء كلها للمعاينة النقدية من معنى،

ويمكن أن يقال إن المرء لا يستطيع أن يُخضع أي زعم للتدقيق إلا في ضوء الباقي من رصيد قناعاته.

رأينا أن شعار كليفورد يواجه اعتراضات جدية، غير أنه قد يكون منطويًا على شيء ما، فما الذي يمكن قوله دفاعًا عن شعار كليفورد؟

إحدى حجج شعار كليفورد تبدأ بفكرة أن احتمال أن تكون العقيدة زائفة أقوى كلما كانت الأدلة المؤيدة لها أقل، تعالوا نسلِّم بهذا الزعم على الرغم من أنه ليس بريئًا من اللبس، حيث تتمثل المسألة بما إذا كان تشكيل القناعات واجب الإخضاع فقط لهاجس الحقيقة والصدق، ما هو ذلك الشيء العظيم حول الحقيقة على أي حال؟

إحدى ميزات الحقيقة أداتية أو غائية. بوجه عام، يكون احتمال بلوغ الأهداف بالعمل من منطلق قناعات صحيحة- أو أقله قريبة من الصحة- أقوى منه بالعمل من منطلق قناعات زائفة، ومن الممكن أحيانًا- بالتأكيد- أن يكون اعتناق قناعات زائفة مفيدًا - فكروا بالمسافر المحظوظ الذي تخلف عن الرحلة الجوية التي انتهت بمأساة!- غير أن مثل هذه الحالات استثناءات من القاعدة العامة الجاسرة بين الحقيقة والنجاح. لدى من هم مثلنا ممن يعيشون في بيئات معقدة سريعة التغير أسباب استثنائية القوة والوجاهة، تدعوهم إلى اجتراح قناعات أو عقائد صحيحة؛ لأنهم لا يعرفون مطلقًا متى يمكن لمعلومة معينة أن تغمر مشروعًا مستقبليًّا بفيض من النجاح.

غير أن من شأن وجود جرعة محترمة من الخداع الذاتي في مجالات معينة أن يكون مفيدًا أو إيجابيًّا، على الرغم من وجود الكثير مما يمكن قوله دفاعًا عن الرأي القائل بأن أي صاحب آليات تشكيل قناعات تلتزم الحقيقة، سيكون- بوجه عام- أفضل حالًا من ذلك الذي لا تكون آليات تشكيل القناعات لديه ملتزمة الحقيقة، ربما كان أولئك الذين هم من ذوي التصور الذاتي القائم على المبالغة في التفاؤل، وإبراز الجوانب الوردية الإيجابية أفضل حالًا من أولئك الذين هم من ذوي التصور الذاتي الصحيح بدقة، ومن المؤكد أنه يوجد فيض من الأدلة على أن البشر ميالون فعلًا إلى أن يكونوا عمومًا حاملين وجهات نظر مفرطة في إيجابيتها عن أنفسهم؛ فأكثر السائقين يعتقدون أنهم أفضل من السائقين المتوسطين أو العاديين؛ وأكثر المعلمين يعتقدون أنهم أفضل من المعلمين المتوسطين أو العاديين؛ وأكثر الناس يعتقدون أنهم أقل انحيازًا في تصوراتهم الذاتية من سواهم! قد يكون امتلاك صورة ذاتية مفرطة الإيجابية حتى سمة كونية شاملة في الحقيقة، فبدلًا من افتراض ترجيح الاصطفاء الطبيعي دائمًا كفةَ تشكيل القناعات الصحيحة على كفة تشكيل قناعات بديلة، ربما توجد مجالات كانت انحيازات تشكيل القناعات الأنانية فيها سببًا للاصطفاء.

احتمال التضارب بين الحقيقة والعواقب ليس محصورًا بنظرة الأفراد إلى أنفسهم، بل يمتد إلى قضايا ذات شأن على الصعيدين الاجتماعي والسياسي؛ انظروا إلى إمكانية قيام تطورات علمية بتقويض الإيمان بواقعية الإرادة الحرة أو موضوعية الأخلاق مثلًا، فسواء أكان العلم سينسف مثل هذه القناعات أم لا، فإن السائد على نطاق واسع هو أنه

يستطيع، إلا أن المرء يمكن أيضًا أن يرى أن التخلي عن الإيمان بالإرادة الحرة أو موضوعية الأخلاق مشحون بطاقة تقويض سلسلة طويلة من المؤسسات الاجتماعية والسياسية، التي هي مؤسسات محورية بالنسبة إلى هويتنا بوصفنا بشرًا، وإذا كان ذلك صحيحًا، فإن التوجيه إلى عدم الإيمان إلا بما هو صحيح ـ أو عدم الإيمان إلا بما تدعمه الأدلة المتوافرة على نحو أدق ـ قد ينسف الشروط المطلوبة للازدهار البشري، عند هذا المنعطف لم يعد واضحًا ما إذا كان علينا أن ننحاز إلى الحقيقة حين نضطر للاختيار بينها وبين العواقب.

يستطيع المرءـ بالتأكيدـ أن يجادل قائلًا إن للعقيدة الصحيحة قيمة متأصلة أيضًا، مهما كانت قيمتها الأداتية أو الغائية، ربما كانت العقيدة الصحيحة مثل الحب، والصداقة، والجمال ـ شيئًا جيدًا لذاته وبذاته. أعتقد أن هذه الفكرة منطوية على مغزى، أقله حين تكون ذات علاقة بقناعات حول قضايا منطوية على نتائج أو عواقب. (لا يبدو أنه يوجد أي شيء ذو قيمة أصلية في امتلاك قناعات صحيحة حول أمور تافهة، مثل أعداد الشوكات والسكاكين في الدرج)، ولكن حتى إذا كانت القناعة الصحيحة حول أمور مهمة ذات قيمة أصلية متجذرة، فإن ذلك لا يعني أن كفة قيمة الحقيقة يجب أن تكون راجحة دائمًا على كفة أي قيمة أخرى قد تنافسها.

* * *